



الحلول "المرضية" للأطراف الدولية:

دفع جمود مجلس الأمن إزاء الأزمة السورية بالسياسيين الغربيين للبحث عن حلول يمكن أن تتوافق عليها الأطراف المتنازعة، ومن خلال ما يناقش في أروقة الدبلوماسية وندوات معاهد الفكر؛ يمكن القول بأن الفكرة المهيمنة في الغرب تتلخص في: ضرورة المحافظة على جميع مكونات الدولة مع عزل الرئيس.

في 12 / فبراير / 2012 م كتب أحد أبرز مستشاري وزارة الخارجية الأمريكية مقالاً لخاص فيه الرؤية الرسمية للأحداث من خلال ثلاثة ظواهر مقلقة هي: تزايد العنف ومشاهد القتل المروعة، والاصطدام الطائفي الذي ينذر بانفجار صراع إقليمي يصعب السيطرة عليه، وضعف المعارضة وعجزها عن تقديم بدائل ناضجة لحفظ الأمن وحماية الحدود ومنع الاقتتال الداخلي. ورأى الكاتب أن المحافظة على بنية النظام، متمثلة في: الجيش وقوى الأمن وهيمنة العنصر العشائري في مفاصل الدولة؛ هي الضامن الوحيد لمنع سوريا ومحيطها الإقليمي من الانزلاق إلى حرب طائفية، كما أنها تمثل نقطة الالتقاء بين الساسة الغربيين والروس في حل وسط ينهي حالة الجمود بمجلس الأمن.

وأضاف قائلاً: "إنبقاء نظام أسد القمعي العلوي بعد مغادرة بشار هو خيار مر المذاق، لكن البديل الأخرى على أرض الواقع أسوأ من ذلك...هذا هو الخيار الأقل سوءاً"(1).

وتؤكد المداولات الدبلوماسية بالجامعة العربية وأروقة مجلس الأمن أن جميع القوى الإقليمية والدولية المعنية بالشأن السوري تسعى إلى تقديم حلول تحفظ مصالحها فيما لا يتنااسب بالضرورة مع مصلحة الشعب السوري.

فالدول المجاورة تخشى من امتداد الأزمة ومؤثراتها على أوضاعها الداخلية، ويمكن حشد كم كبير من الدراسات التي تتحدث عن: الفلق من توسيع أنشطة حزب العمل الكردستاني في الشمال السوري، والتهدب من ظهور "القاعدة" وانتشار المد الإسلامي في الجنوب، وهواجس وقوع مصادمات طائفية في الشرق والغرب، وتخوف القوى الكبرى من وقوع المنظومات الصاروخية والأسلحة الروسية المتقدمة بيد الجماعات المسلحة، والسعى إلى تقليل أضرار المؤثرات الاقتصادية على الدول المجاورة.

وبينما تجوب زعامات المعارضة عواصم الشرق والغرب بحثاً عن الاعتراف وكسب التأييد الدولي؛ تمزق الصواريخ الإيرانية

والروسية أسلاء شعب أعزل لا يجد الماء ولا الطعام ولا الملاذ الآمن، ولم تُبذل على أرض الواقع أية جهود عملية لوقف نزيف الدم، والأخذ على يد آلة القتل العسكري التي فقدت السيطرة على نفسها.

في هذه الأثناء، تتعالى في الغرب أصوات الناقدين لموقف الثورة السورية بسبب انعدام المرونة لدى شبابها المتحمس، وغياب مفهوم الحوار مع السلطة لدى زعمائها، وعدم تناظرهم عن مطلب: "إسقاط النظام"، ودعواتهم الحثيثة لدعم الجيش الحر، وتوفير الملاذ الآمنة لحماية المدنيين.

وتكمّن الفجوة بين المعارضة والقوى الخارجية، في أن جميع الحلول المطروحة ترتكز على احتواء الأزمة من خلال مفاوضات يمكن أن تمتد لفترة طويلة، وعلى سعي القوى الدولية للتتوافق بينها على حل يضمن حقوق الأقليات الإثنية والمذهبية، ولا يعرض التوازنات الإقليمية لاختلال ينذر بعواقب وخيمة على المحاور الرئيسية المتنازعة.

كيف يفكر النظام؟

وفي مقابل وضوح مطالب الثورة، وتبين ملامح المواقف الخارجية؛ لا يزال موقف النظام يمثل لغزاً للمنظرين السياسيين، وللمتخصصين في نظريات العلاقات الدولية على حد سواء؛ إذ إنه لا يعترف بوجود معارضة سياسية غير الجبهة التقدمية، ولا بمتطلبات إصلاحية سوى التي يراها الرئيس، ولا بحل للأزمة سوى دك المدن بالمدفعية الثقيلة وراجمات الصواريخ.

ويتساءل بعض الكتاب الغربيين إن كان النظام يصدق نفسه بالفعل عندما يدعي أن: العزلة الدولية، والعقوبات الاقتصادية، والتغطية الإعلامية لجرائمها؛ تمثل مؤامرة "كونية" يتعرض لها جراء مواقفه القومية المقاومة للإمبريالية والصهيونية؟ وبأن من يرى سوى ذلك من العرب هم حفنة من "الخونة" و"المستعربين"؟

لقد رفض النظام جميع المبادرات لحل مشكلته مع الشعب، وضييع فرصاً ذهبية مُنحت له بسخاء من خلال: المقترات، والمهل، وتكرر استخدام الفيتو بمجلس الأمن، وقابل النصائح "المخلصة" بدعوانية مفرطة، ولم يفطن إلى أن جهود الدبلوماسية الدولية تصب في تثبيت سلطته لمنع تفاقم الأزمة.

ومثّل خطاب الرئيس هذه الحالة الهستيرية، عندما قال في خطابه الأخير: "إن الدول التي تتصحنا بالإصلاح ليست لديها معرفة بالديمقراطية"، مؤكداً أن: "تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية يعني تعليق عروبة الجامعة".

والحقيقة هي أن معضلة سوء تعامل القصر الجمهوري مع تحولات المرحلة ومطالب الإصلاح قد قصرت عن تفسيرها نظريات الاشتراكية، والليبرالية، ومدارس: الواقعية، والواقعية الجديدة، وحتى أطروحات "ما بعد الواقعية الجديدة"، ولا شك في أن معرفة طريقة تفكير النظام تمثل بداية مهمة لفهم مواقفه، واستيعاب سلوكه، واستشراف ردود أفعاله، بهدف طرح الحلول الناجعة لوقف القتل وآلية القمع.

ونتيجة لصعوبة استيعاب الموقف الرسمي من خلال النظريات التقليدية؛ فإن نظريات البنية (structuralism) تساعده على تفسير مواقف النظام، وتقييم الحلول المطروحة على أساسها؛ ففي دراسة حول الأسس النظرية لأنظمة الثورية؛ رأى الباحث (م. نيا) أن هذا النمط من الأنظمة يقوم على بنية "كلية" لا تتمتع بالمرنة للتغيير وفق المستجدات لأن المرونة تُفقد النظام تمسكه⁽²⁾، ولذلك فإنه على الرغم من مراوحة المواقف الغربية بين سياسات الشجب والترغيب، إلا أن نظام دمشق قد حافظ على خطابه المتعنت، في حين حافظت البنية الداخلية للنظام على سماتها العامة مدة خمسة عقود دون تغيير يذكر، ولم تنجح مدارس التحليل السياسي في تفسير ظاهرة إهدار موارد البلاد وثرواتها الطبيعية في الإنفاق على: المؤسسة العسكرية، وتمويل مليشيات عسكرية، وزرع شبكات أمنية في الخارج مما استهلك الموازنة العامة وزاد من معاناة المواطن السوري.

وتقدم نظرية "البناء الكلي" (holistic constructive approach)، صيغة تساعد على فهم السياسات الداخلية والخارجية للنظام السوري بناء على تحليل تكوينه الإيديولوجي، حيث طور القصر الجمهوري بدمشق منظومة فكرية شخصت

"المصلحة العامة" وفق مفهومها الخاص الذي يقوم على منطلقات نظرية تستر النظام وراءها لإخفاء صورته الشمولية الباطنية، ومن أبرزها: "صيانة العروبة"، و"مقاومة العدو"، و"صد المؤامرة"، و"مواجهة قوى الإمبريالية والاستعمار"، و"مكافحة الفساد"، و"ترسيخ الاستقلال"، و"تحقيق الإصلاح".

وتشكل هذه المبادئ السبعة دعامات البناء الإيديولوجي الذي تقع على القيادة مسؤولية صيانتها، وذلك من خلال تحشيد العناصر العشائرية- العسكرية لفرض مفهوم: "التصريف الصحيح" الذي تقصر القيادة على تقديره وفق متطلبات المرحلة، وكان من أهم نتائج هذه المنظومة الفكرية؛ تعزيز حالة الريبة تجاه الخارج، وتنمية مشاعر العداء تجاه أي فكر معارض، مما جعل النظام أسير هواجس أمنية لم ينجح في التحرر منها، فدأب على رفض الاعتراف بأية مطالب إصلاحية لا تنبع من مؤسساته، وتعامل مع المعارضين بوحشية قل مثيلها.

المخاطر الإيديولوجية الكامنة:

ومن خلال استقراء المبادرات الدولية التي تقويها كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا؛ يمكن القول أن هذه الدول تسعى إلى احتواء الأزمة من خلال تحقيق التوافق مع روسيا والصين في الإبقاء على النظام، مع تغيير قيادته المتمثلة في بشار أسد وبعض قادته الأميين والعسكريين.

ونظراً لأن مبادرات هذه الدول تنطلق من تقدير مصالحها؛ فإنها لم تتمكن من فهم حقيقة أن الثورة قد قامت ضد المنظومة الفكرية والنظام الحاكم على حد سواء، وبأن الاستجابة لهواجس المنطلقات الإيديولوجية لنظام أسد ستؤدي إلى تعميق الأزمة وتغيير الموقف الإقليمي بدلاً من تأمينه.

ففي دراسة قيمة للمكونات الاعتقادية للنظام، رأى (ثيو باندوس) أن الخطر الكامن في الأزمة السورية يتمثل في تعامل النخبة السياسية بالقصر الجمهوري مع الثورة وفق خلفياتها الاعتقادية، والتي تزداد تطرفاً وعنفاً مع استمرار الضغط الدولي والعقوبات الاقتصادية (3).

ففي الشوارع الرئيسة، ومؤسسات الدولة، والمرافق العامة؛ تنتشر صور بشار مع خلفية تعرض حافظ وباسل في مظهر قداسة يحمل معان رمزية لا يفهمها إلا من يؤمن بها.

ويتكرر المشهد ذاته في نصب الفقيدين بالقرداحة والذي يجلوه الرخام الأبيض والأسود، وتعلوه قبب مستديرة على: "النمط الإبراني"، وتزييه صور حافظ وباسل في مظهر القدسية والتجليل.

ويؤكد (باندوس) أن هذه المظاهر لا تأتي من محض حفاوة وتكريم، بل هي جزء من معتقدات مغالية تتجسد بصورة مقلقة في تعامل النظام مع معارضيه، فعلى الرغم من ترفع شعارات الثورة عن مظاهر التمييز الطائفي أو الإثنى، وسعى المعارضة إلى استقطاب جميع فئات المجتمع؛ إلا أن النظام قد حرص في المقابل على إثارة النعرات الطائفية واستفزاز مشاعر الأغلبية من خلال المظاهر التالية:

- 1- رفع شعارات تنص على ألوهية بشار أسد ورفعه إلى مقام الربوبية.
- 2- انتشار ظاهرة سجود المؤيدين لصور بشار، إلى درجة دفعه بالبوطي لإصدار فتوى باعتبارها سجادة للصلوة في حالة الإكراه(!).
- 3- إرغام المتظاهرين والمنشقين وطلاب المدارس على التلفظ بعبارات تؤله بشار من دون الله - عز وجل -، والسجود لصورته.
- 4- ارتكاب عصابات الشبيحة عمليات القتل المروع بحق النساء والأطفال على أساس طائفية.
- 5- التعدي على المتظاهرين والمعارضين بألفاظ تنتقص من معتقداتهم وتتضمن إهانة للذات الإلهية.
- 6- استهداف المساجد بالقصف، وتدمير المآذن، وكتابة عبارات الكفر والاستهزاء بالدين على المحاريب والجدران.

والحقيقة هي أن نزوع المعارضة إلى التخفي من حدة الاحتقان الطائفي، ومحاولة احتواء الفتنة الطائفية التي يُوجّها النظام قد دفعت بهم إلى تجاهل عنصر خطير من مكونات البنية الاعتقادية لأركان النظام، والقائمة على المغالاة في تأليه القيادة السياسية وازدراء معتقدات الغالبية من أبناء المجتمع، وممارسة ذلك بصورة رسمية ومنهجية منذ مطلع الثمانينيات. وتؤكد العديد من الدراسات أن إفراط النظام في توظيف النزعة العشائرية-المذهبية في المؤسسة العسكرية؛ قد أوقعه رهينة مجموعة متطرفة تمارس هذه التعديات عن اعتقاد وسبق إصرار.

ويتعين على المؤسسات الغربية أن تدرك أن ترسیخ هذا الفكر الكامن في البنية الاعتقادية لنظام بشار يهدد السلم المجتمعي في المنطقة بأسرها؛ إذ إن المحاولات التي تبذلها "الجماعة" السياسية لتقمص "مجموعة" إثنية أو مذهبية، تؤدي حتماً إلى التسبب بحال توتر واحتقان في علاقات هذه المجموعة مع سائر أبناء المجتمع وتعرضهم لردود أفعال عنيفة من قبل الفئات المتضررة.

ولذلك فإنه يتعين على أبناء الطائفة أن ينأوا بأنفسهم عن الحماقات التي تركبها عصابات الطائفية لنظام بشار، وأن تبرأ من هذه الانتهاكات التي تقع باسمها.

ويمكن تتبع مسيرة التطرف الاعتقادي لدى النخبة السياسية إلى مطلع الثمانينيات عندما قرر جميل أسد (شقيق الرئيس السابق) تأسيس جمعية "المرتضى" سنة 1981م، والتي كانت بمثابة واجهة طائفية مغالية، وكان نشاط جميل أسد يمثل خطأ رسمياً؛ فهو شقيق الرئيس، وهو عضو في مجلس الشعب، وكان يعقد الندوات والمناسبات الدينية بصورة علنية، في حين قام شقيقه رفعت بتسلیح أعضاء الجمعية وتنصيب عدد كبير منهم في فرق النخبة العسكرية، مما أدى إلى ظهور عصابات مسلحة تزعّمها فواز بن جميل أسد والتي شكلت نواة عصابات "الشبيحة" في اللاذقية وطرطوس(4).

وفي موازاة الدعم الرسمي الذي حظيت به جمعية "المرتضى" وعصابات الشبيحة التابعة لها؛ حرص حافظ أسد على دعم فرقة لا تقل تطرفاً عنها، وهي طائفة المرشدرين، والتي تنسب إليها معتقدات تنص على أن الألوهية قد حلّت في جسد زعيمهم سليمان المرشد(5)، حيث عمل على تحسين أحوال المرشدرين بغية الاستفادة من عصبيتهم القبلية فنسب الآلاف منهم في صفوف الجيش كضباط وصف ضباط وجند.

ونظراً لدورهم في تنفيذ عمليات أمنية في المدن السورية في مطلع الثمانينيات وفي إحباط محاولة انقلاب رفعت أسد على أخيه عام 1984م، فقد أصبح للمرشدرين مكانة كبيرة في القوات المسلحة، وأصدر حافظ أسد بضم عدد كبير منهم إلى الفرقة الرابعة المدرعة والحرس الجمهوري عرفاناً بدورهم في حماية النظام، فقابلوه بمشاعر التمجيل والتقديس التي هي من صلب معتقداتهم في زعيمائهم السياسيين(6).

واستمرت هذه السياسة في عهد بشار الذي قابل زعيمهم "النور" (أبو حيدر) وطلب منه إبلاغ جميع المرشدرين حرصه على بقاء الروابط التي جمعتهم مع الرئيس حافظ أسد على ما كانت عليه: "بل وتزداد ترسخاً"(7).

والحقيقة هي أن بشار قد عمل طوال العقد الماضي من حكمه على "ترسيخ" دور الفئات المتطرفة، وتوظيف الأفكار المغالية لتعزيز سيطرته على الجيش، فقد جاء اختياره كوريث للسلطة على خلفية "القادسة" التي أضافتها المؤسسة الأمنية العسكرية على شخص والده، وقد نجحت الثورة السورية في تعرية هذه المعتقدات وإظهارها للعلن.

وبعد خمسة عقود من الحكم، بات من الواضح أن استمرار هذا النمط العشائرى المنغلق على نفسه في بوتقة أفكار باطنية مغالية لا يمكن أن يقدم للشعب السوري سوى المجازر الجماعية والتعذيب على سائر فئات المجتمع ومذاهبه، وبأنه استمراره يتناهى مع مفهوم الإصلاح الذي ينشده الشعب السوري في ثورته.

ولا بدّ من التأكيد على أن تطبيق السيناريوهات التونسية أو المصرية أو اليمانية على الحالة السورية لا يمكن أن تنجح في ظل إقصاء الأغلبية في المجتمع، ولن تفلح محاولات تخويل سلطات الرئيس إلى نائب لا تدين له مؤسسات الأمن وقيادة

Vali Nasr (2012) 'Assadism Without Assad Could Prevent Sectarian Mayhem', Bloomberg, 12th February 2012.- 1

2- M. Nia (2010) 'Holistic Constructivism: A Theoretical Approach to Understanding Foreign Policy', *Perceptions, Journal of International Affairs*, vol. xv. No. 1-2, Spring-Summer 2010, pp. 1-41.

Theo Pandos (2011) 'The Cult: The Twisted, Terrifying Last Days of Assad's Syria', *The New Republic*, 4th October 2011.- 3

(4) نيكولاوس فان دام (1995) *الصراع على السلطة في سوريا*، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص.ص 179-180، ومحمد صادق (1993) *حوار حول سوريا*، لندن، ص 79.

(5) ولد سليمان المرشد سنة 1907 م في قرية جوبة برغال، وفي سنة 1923 م راح يبشر بظهور المهدى المنتظر، وأصبحت له قداسة بين أتباعه الذين بلغ عددهم حوالي من أربعين ألفاً، وعندما وقع الصراع بين السلطات الفرنسية وبين الحكومة السورية إبان الاستقلال سنة 1945 م انحاز المرشد إلى جهة الفرنسيين الذين أخذوا يدعون النزعة الانفصالية لديه، وفي 1946 م اتهم سليمان المرشد بقتل زوجته وشنق في ساحة المرجة بدمشق في 16-12-1946 م.

(6) محمد إبراهيم العلي (2003) *حياتي والإعدام*، د.ن، ص. ص 250-251.

(7) المصدر السابق، فصل "قصتي مع المرشدين"، ص.ص 243-274.

المصادر: